١ – الإشراف على لجان الأوقاف وإدارتها، ومراقبة التنفيذ.

٢ – وضع القوانين واللوائح مع مراعاة شروط الواقف إذا لم تكن مخالفة لنص شرعي.

٣ – وضع الخطط والبرامج لاستثمار الوقف وتنميته وتطويره وصيانته من أيدي العابثين وأما مهمة المحاكم الشرعية فهي مراقبة مدى تطبيق شروط الواقف ن وحل النزاعات الفقهية التطبيقية ن فبهذا تكون المحاكم عامل ضبط ومراقبة.

والأفضل أن يكون الاستثمار الوقفي في العقارات والعمائر السكنية والتجارية والأراضي لأن هذه الأشياء أدوم وأبقى لاستمرار الأجر لصاحب الوقف، كما أن هذه الأشياء لا تحتاج إلى مراقبة ومتابعة في كل وقت مثل ما تحتاج إليه الأشياء الأخرى المنقولة التي يكثر فيها احتمال الاستغلال للمصالح الخاصة.

استثماره:-

إن إثيوبيا بلد مترامي الاطراف يضم اقاليم مختلفة وتضاريس متباينة، كما ينعم بخيرات كثيرة من الأنهار الكبيرة المتدفقة بلا انقطاع وأمطار غزيرة وأراضي خصبة، ويضم نسبة سكانية عالية تقدر بنحو ٦٠ مليون نسمة، ومع هذا فالاستثمار فيه قليل لأنه لم ينفتح على العالم الخارجي إلا منذ سنوات قليلة بعد اندحار الشيوعيين ن فهو بلد بكر يمكن طرق أنوع كثيرة من الاستثمارات في باب الوقف، سواء ما كان في العقارات والعمائر السكنية والتجارية، أو الفنادق التي تلتزم بالأخلاق والآداب، وتضم مصلى في داخلها ومطعما إسلاميا فيه اللحم الحلال، أو المصانع الخفيفة أو غير ذلك.

المبحث الثالث: فوائده وآثاره:-

للوقف فوائد كثيرة: دينية واقتصادية واجتماعية قد تقدم ذكر بعضها في مبحث حكمة مشروعية الوقف وفوائده، وأشير هنا إلى بعض الفوائد المتوقعة من انتشار الوقف في مثل هذا البلد، فهذه الفوائد متعددة فمن ذلك:-

١ – توحيد كلمة المسلمين:-

إن الوقف شعيرة من شعائر هذا الدين، والعمل به فيه الخير والبركة والنفع لعموم المسلمين، وهو

من أسباب وحدة الكلمة وجمع الصف بشرط أن تلتزم القائمون عليه بالضوابط الشـــرعية ومراعـــاة المصالح العامة، دون استغلال تلك الأوقاف لمصالح ذاتية لطائفة معينة أو لجماعـــة خاصـــة أو لأفـــراد منتفعين.

فإذا خلصت النوايا وكان الهدف الأسمى مراعاة مصلحة المسلمين عموما فإن الوقف سبب قـــوي لتوحيد كلمة المسلمين، وذلك لأن من الأسباب الرئيسية للخلاف الاتهامات في اســـتغلال الأمـــوال الواردة من الجهات الخيرية المتبرعة من الخارج، حيث إن تلك الأموال لا يمكن ضبطها بنظام معين لأن المحسن هو المتصرف حسبما بدى له، فتكثر التهم والأقاويل، وبدلا من هذا لو جعلت تلك الأمـــوال وقفا بشروطه وضوابطه لقل الخلاف.

٢ – قلة الاعتماد على التبرعات والهبات الوقتية التي ربما تتعرض لأزمات سياســـية أو اقتصاديـــة فيترتب على ذلك توقف المشاريع الخيرية عن العمل، ومن الأمثلة الواضحة في هذا الباب ما حصل إبان أزمة الخليج من توقف عدد كثير من المشاريع الخيرية التي تمولها الجمعيات الخيرية في الكويت. والوقـــف سبب رئيسي بعد الله سبحانه وتعالى للاعتماد على الذات والاستغناء عن الهبات سواء كانت محليـــة أم خارجية.

٣ – إيجاد دخل ثابت ومصدر رزق دائم بدر على المشاريع الإسلامية مما يضمن بقاءها وعطاءهـــا المستمر بإذن الله تعالى إذ لا توجد جهة رسمية تتولى صرف الرواتب على المساجد والمدارس والكتـلتيب والأئمة والخطباء.